شركة أمنية خاصة

إتخذت من مدينة القدس والأراضي المحتلة
حقل تجارب لترويج منتجاتها حول العالم

techMer
Cutting edge technologies

MER Group

ATHEKA
Security Implementations Ltd.

AMOS
by Spacecom

ORT
Smart Card Solutions

MER Telecom
Wireless Solutions Integrator

MER Systems
Security and Communications Solutions

Magna

ROTAL Networks
Total Communications Integrators

RIMON
We use to Reuse

INFRACOMEX INTRANET
Integrated Telecom Solutions

REGARD

Arab Organisation for Human Rights in UK

Arab Organisation for Human Rights in UK
المنظمة العربية لحـقوق الإنسان في بريطانـيا

Date:10/10/2013

مجموعة مير (Mer Group)

شركة أمنية خاصة اتخذت من مدينة القدس والأراضي المحتلة حقل تجارب لترويج منتجاتها حول العالم

مقدمة:

في تقارير سابقة كشفت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا عن شركات إسرائيلية وعالمية متخصصة في مجال التكنلوجيا الأمنية تتعاقد مع جيش الإحتلال ودول أخرى تسودها اضطرابات ودول أخرى تعتبر نفسها ديمقراطية إلا أنها وجدت ضالتها عند هذه الشركات للحصول على برامج أمنية تمكنها من التجسس على المواطنين واضطهادهم تحت غطاء مكافحة ما يسمى الإرهاب.

إن خطورة هذه الشركة وغيرها يكمن أولاً في أن مؤسسيها أو العاملين فيها هم أبناء المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية فلذلك هم لا يجدون بأسا من استمرار خدمتهم من موقعهم الجديد لكيان الإحتلال في مشاريعه التوسعية التي تهدف إلى تهجير وقتل السكان الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم الفردية والجماعية،ثانياً أوجدت هذه الشركات قواعد أمنية لدولة الإحتلال في مختلف دول العالم وعلى وجه الخصوص في أوروبا ودول أفريقيا تحت ستار الشركات الخاصة،وما يلفت الإنتباه هو تواجد هذه الشركات في الدول الإفريقية بشكل واسع وعلى وجه الخصوص في الدول التي تشهد توترات داخلية حيث تنخرط هذه الشركات في الصراعات الدائرة هناك عبر برامجها المختلفة التدريب، الحراسة،المشاركة في العمليات،جمع المعلومات الأمنية،توفير المعدات الأمنية المختلفة التي تستخدم في حقل التجسس والمراقبة وغير ذلك من المشاريع التي تتغذى من عذابات ودماء المواطنين الأفارقة.

تشير الأرقام أن مبيعات إسرائيل من المعدات الأمنية والعسكرية لدول أفريقيا بلغ ٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ ومثلها في عام ٢٠١٠ أي ما يقارب ١٥% من مجموع مبيعات إسرائيل الأمنية والعسكرية.كما تجدر الإشارة ان العقود التي توقع من قبل الشركات الإسرائيلية مع هذه الدول تبقى سرية وفي مقدمة الدول التي تنشط فيها هذه الشركات أوغندا،كينيا،تشاد،أريتيريا،أثيوبيا،رواندا،جنوب أفريقيا وغيرها[1].

في هذا التقرير تكشف المنظمة عن مجموعة مير وهي شركة إسرائيلية لا تقل سوءا وخطورة عن الشركات التي أشرنا إليها في تقارير سابقة تقدم خدمات أمنيه لمؤسسة الإحتلال مستخدمة ما تنفذه من مشاريع في الأراضي المحتلة كمادة إعلامية للترويج لمشاريعها في مختلف دول العالم.

مجموعة مير:

تأسست مجموعة مير (Mer Group) القابضة عام ١٩٨٢م على يد حاييم مير وهو رئيس الشركة يعاونه المدير التنفيذي اسحق بن باسات ، تضم المجموعة عدة أقسام متنوعة من الأعمال يرأس كل قسم شركة ذات فروع متخصصة في مجال معين وبشكل عام تتخصص المجموعة في مجال النظم الهندسية العسكرية، الشبكات اللاسلكية،نظم الأمن والمراقبة، البنى التحتية الضخمة،النظم العسكرية، الأنظمة المتنقلة في مجال الاتصالات والمراقبة ورصد البيئة والبنية التحتية للطاقة المتجددة.

في مجال الأمن تقول الشركة ان منتوجاتها شملت قطاعات الأمن الميداني، برمجة البيانات، الكوابل التلفزيونية DBS، الاتصالات اللاسلكية ،كاميرات المراقبة المحوسبة، القيادة وأنظمة التحكم المؤتمتة. وتعتبر الشركة نفسها واحدة من أكبر الشركات الإسرائيلية التي تصدر الأنظمة الأمنية وتعترف الشركة بأنها تزود جيش الإحتلال الأسرائيلي والأجهزة الأمنية بهذه الأنظمة .

[1] Stockholm International peace research Institute, Israeli Arms Transfers to Sub-Saharan Africa ,siemon t. Wezeman ,October 2011.

قامت المجموعة بتنفيذ مشاريع هامة في الأراضي المحتلة مثل تركيب كاميرات مراقبة في نقاط تفتيش مثل بيت إيبا،شعار أفرايم وقاعدة "أناتوت" العسكرية،كما قامت بتنفيذ أخطر مشروع مراقبة في القدس المحتلة شملت تركيب كاميرات مراقبة كما سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

تقول الشركة ان أنظمتها تستخدم على الحدود الدولية في المطارات و الموانئ البحرية وكذلك في المحطات النووية والنفط ومنشآت الغاز، والأبراج العالية ،والقواعد العسكرية ومجمل المواقع الحساسة ،كما تستعمل أنظمة الشركة في بناء المدن الآمنة ،المسح الأمني،تقييم وتحليل المخاطر،تصميم نظم الأمن ،،دعم لوجستي متكامل. كما تقدم المجموعة خدمات واسعة في مجال أنظمة الأمن كتحليل التهديدات لتحديد مفهوم الأمن وتطوير الأنظمة الأمنية المعقدة، للسيطرة على المخاطر الحالة والمستقبلية[٢].

المجموعة مسجلة في سوق الأوراق المالية في تل أبيب (TASE) تحت اسم(C. MER INDUSTRIES LTD) حيث بلغ حجم أرباحاها ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠١١م وزادت الأرباح بنسبة قدرها ٢٣% في الربع الأول من عام ٢٠١٢.عدد الموظفين ١٤٠٠ موظف مقر المجموعة الرئيس في حولون في فلسطين المحتلة ولها فروع في ٣٠ دولة موزعه على الولايات المتحدة الأمريكية، أفريقيا، أمريكا اللاتينية ،أوروبا وآسيا.

جدول بأهم المقرات الرئيسية للشركة في العالم :

الدولة	أسم الشركة
الأمريكيتين	
الأرجنين Argentina	Mer Infraestructura
بوليفيا Bolivia	Mer Telecom Bolivia S.A.
تشيلي Chile	Mer Infraestructura S.A.
كولومبيا Colombia	Mer Infraestructura Ltda.
كوستريكو Costa Rica	Mer Group Costa Rica Limitada
جمهزورية الدومنيكان Dominican Republic	Republic Mer Republica Dominicana

[2]http://mer.co.il/SiteFiles/1/151/507.asp
http://www.iaesi.org.il/Eng/?CategoryID=163&ArticleID=199

MTIE Infraestructura Ecuador S.A	Ecuador الإكوادور
Mer Infraestructura S.A	Guatemala جواتيمالا
Mer Honduras S.A	Honduras هاندوراس
Mer Jamaica	Jamaica جمايكا
Infracomex S.A. de C.V	Mexico مكسيكو
Mer Panama	Panama بناما
Mer Infraestructura Peru	Peru بيرو
Mer Inc	USA الولايات المتحدة
Mer Infraestructura De Venezuela	Venezuela فنزويلا
	إفريقيا
Mer Telecom RDC SPRL	DRC دي آر سي
Mer Telecom Ghana Limited	Ghana غانا
Conakry Mer Guinee S.A.	Guinea غوينيا
Mer Telecom Kenya Limited	Kenya كينيا
Mer Infrastrucutre Ltd	Mauritius موريشس
Mer Cellular Infrastructures Nigeria Limited	Nigeria نيجيريا
Mer Telecom Rwanda SARL	Rwanda رواندا
Mer Telecom Senegal SARL	Senegal السينيغال
Mer Tanzania Limited	Tanzania تانزانيا
Mer Telecom Uganda Limited	Uganda أوغندا
	دول أخرى
Mer Telecom Bulgaria	Bulgaria بلغاريا
Mer Cellular	Cyprus قبرص
Mer Hellas	Greece اليونان
Cellular Infrastructure B.V.	Netherlands هولندا
M.I.T. Mer Uluslararasi iletiim End. Ve. Tic	Turkey تركيا

الشركات التابعة :

فيما يلي أهم الشركات التابعة للمجموعة وأنشطتها في الأراضي المحتلة والعالم حيث من الصعوبة بمكان حصر كل شركاتها كون كل شركة تتبع لها شركات منتشرة في كل أنحاء العالم ومتنوعة الاختصاص كما أنها في منشوراتها الرسمية تحدد شركاء مختلفين فعلى سبيل المثال على الشبكة العنكبوتية لها عدة مواقع وفي كل موقع قائمة مختلفة للشركاء مما يجعل الباحث يحار في تحديد سبب ذلك،وهناك أيضا شركات تزود الشركة بمعدات وتشترك معها في برامج .

- **تك مير (TechMer) متخصصة في مجال الأمن وتوفير نظم دفاعية للحكومات ،توفر نظام C4I الميداني للجيش الإسرائيلي لإدارة المعارك والتنسيق بين محتلف**

القوات البرية والبحرية والجوية،غرف تحكم في مراكز الأمن كمركز التحكم في مدينة القدس،المدينة الآمنة ،توفير أنظمة اتصالات واسعة للعمليات الأمنية لها علاقات واسعة مع موتورولا سليوشنز[٣].

صور دعائيةَ لمراكز التحكم التي تصممها
تك مير ديفنس سليوشنز

[3] http://www.tech-mer.com/

يتبع تك مير شركة "تك مير سليوشنز" التي تقدم تطبيقات ومنتجات للزبائن وأنظمة متكاملة في مجال الإنترنت تمكنهم من الإستفادة بشكل كامل من الكفاءة العالية لهذه المنتجات،مما فتح الباب واسعا لتوقيع اتفاقيات مع شركات عالمية مثل موتورولا سليوشنز لتزويدها بأنظمة اتصالات للإستخدام العسكري (انظر التقرير المرفق) حيث يتم تزويدها بأنظمة(Moto Tropo) .

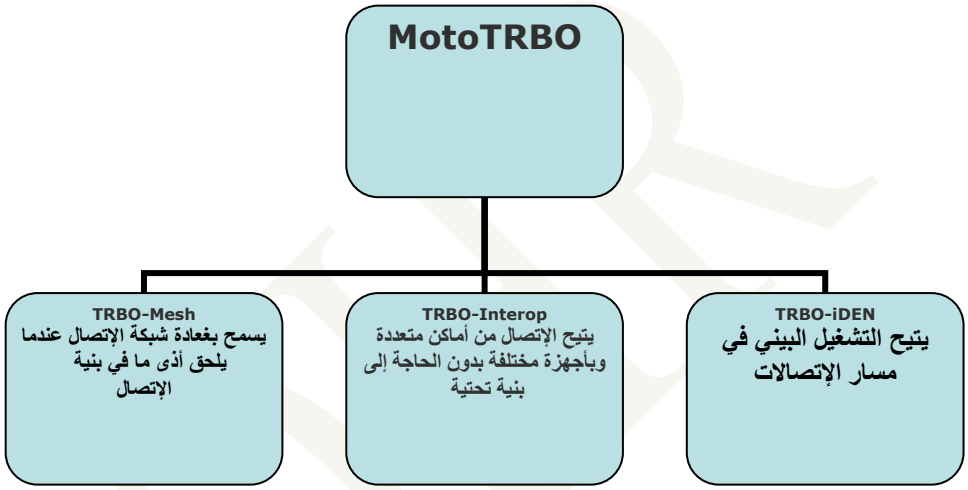

- مير تيليكوم (Mer Telecom) يتخصص هذا الفرع في مجال تصميم وتركيب شبكات الإتصال اللاسلكية .
- مير سيستمز(Mer Systems) توفر ما تسميه الشركة حلول أمنية مثل الأحداث الثقافية والرياضية العالمية وبناء مركز تحكم امنية للشرطة والجيش ونظم المدينة الآمنة وأنظمة لمراقبة الحدود والجو والمواصلات وتصميم أنظمة للمراكز الإستراتيجية الأمنية.
- أثينا (Athena GS3) تقدم الخطط والتطبيقات الأمنية والبرامج التدريبية والأطر الأمنية التي تصلح للإستخدام الحكومي والفردي كما سيأتي الحديث عنها مفصلا .
- روتال(Rotal) متخصصة في مجال الألياف البصرية والشبكات.
- إنفرا كومكس(Infracomex): أنشئت عام ٢٠٠٠ ومقرها الرئيس في المكسيك وحسب الشركة فإنها منتشرة في مختلف دول أمريكا اللاتينية وأوروبا متخصصة في مجال توفير الحلول المتكاملة للإتصالات ذات الإستخدام المدني والعسكري.

- أو آر تي (ORT) أسست عام ١٩٩٥ وهي متخصصة في مجال البطاقات الذكية(SIM) وفي مجال تطوير برمجيات أنظمة الاتصالات والأمن لها شراكة مع شركة دولية متخصصة وهي جيسيك ديفرنت مقرها ألمانيا حيث تقوم (ORT) بتزويد عملاء هذه الشركة بحلولا في مجال التصميم،التطوير والتطبيق.

- ريمون (Rimon) شركة متخصة بالتنقيب عن المياه وتنقيتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة انضمت حديثا إلى مجموعة مير جروب تنفذ مشاريع في مختلف العالم من أهمها نظام مياه الشرب المتنقلة في رواندا ومشروع معالجة المياه في مدينة ويمنج في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مشروع لنقل المياه لفرع من مصانع كوكاكولا وميلر المتخصص في الألبان وهي شركة تارا دايري.وتروج الشركة لنفسها من خلال المشاريع التي تنفذها في الأراضي المحتلة على حساب المواطنين الفلسطينيين الذين يعانون من شح المياه حيث ما يخصص للمستوطنين أضعاف مضاعفة مما هو مخصص للفلسطينيين سواء في أراضي ١٩٦٧ أو أراضي فلسطين عام ١٩٤٨م ومن أهم هذه المشاريع :بناء محطة معالجة لمصلحة مخابر أهافا في البحر الميت[4]،استخراج المياه في النقب وتحليتها،بناء نظام للسقاية في بيكات هناديف ليفنيم /هاكوك، مشروع للمعالجة في مي جات،نظام لسقاية المزروعات في ايمك هارود ومي جدروت وما يسمى جنوب الشارون،اعادة تأهيل شبكة المياه في يبنا،انشاء محطة للمعالجة في رعنانا،ترميم آبار المياه في "بيروت هيفر"،حفر آبار لاستجرار المياه في هانيل ،أزرييل ،كفار هس وكفار ياديدا[5].

شراكات أخرى:

هذا على صعيد الشركات التي تتبع مباشره للشركة فمن خلال منشورات الشركة تبين أن هناك شركات أخرى تقوم إما بتزويدها بالتكنلوجيا اللازمة أو أنها تعمل كوسيط بينها وبين المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أو أن لها حصصا في شركات أخرى تشترك في إدارتها.

---

[4] اغلقت محلاتها في بريطانيا بسبب نشاطها داخل المستوطنات نتيجة حملة ضغط شعبية ولا زالت الحملة مستمرة على الشركة

5 http://www.rimonltd.co.il/?page_id=21.

- شركة أموس (Amos) مدرجة في منشورات مجموعة مير على أنها أحد الشركاء حيث تمتلك المجموعة حصة كبيره فيها ويعتبر حاييم مير أحد مدرائها ،الشركة متخصصة في مجال الأقمار الإصطناعية والإتصالات يديرها بعض ممن خدموا في الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية حيث يشغل منصب المدير العام ديفيد بولاك الذي خدم في سلاح الجو الإسرائيلي وتقاعد برتبة كولنيل. أطلقت الشركة أول قمر لها في العام ١٩٩٦ حيث سيبلغ مجموع الأقمار التي أطلقتها حتى العام ٢٠١٣ خمسة تغطي هذه الأقمار منطقة الشرق الأوسط ووسط أوروبا وشرقها وأفريقيا وتخطط الشركة لتعميم خدماتها في آسيا وروسيا .الشركة مسجلة في سوق الأوراق المالية في تل أبيب ولها حصة في يوروكوم وهي أكبر شركة خاصة للبث والإتصالات مملوكة من القطاع الخاص[٦].

- شركة ماجنا (Magna BSP) مقرها فلسطين المحتلة،من خلال الوثائق التي اطلعنا عليها فإن لهذه الشركة صلة قوية بمجموعة مير جروب حيث أن العقود التي يتم إبرامها مع الدول المختلفة لبناء نظم مراقبة يتم الموافقة عليها من قبل السلطات الأمنية حيث تقدم لها من قبل شركة ماجنا.الشركة تعمل في مجال تطوير وتصنيع وتسويق أنظمة الرادار والمراقبة أنشئت في عام٢٠٠١، تقول الشركة أن لها عملاء في كل أنحاء العالم تزودهم بأهم منتجاتها الأمنية وشبه العسكرية[٧]،من أهم العملاء على المستوى الدولي فنلندا حيث نفذت الشركة هناك مشروعا لمراقبة الحدود ،حماية وحراسة المفاعلات النووية في اليابان ،وزارة الدفاع الهندية ،استراليا وتحديدا تنفيذ مشروع أمني للتفتيش والمراقبة في مطار سيدني ،سلاح الجو السنغافوري.أما في فلسطين المحتلة فهي متعاقدة مع جيش الإحتلال والأجهزة الأمنية المختلفة من أهم مشاريعها أنظمة حماية للتحكم بمفاعل ديمونا والمفاعلات النووية الأخرى،تزويد الشرطة بأجهزة مراقبة في محيط المسجد الأقصى ،أنظمة رادار متطورة لمراقبة الحدود مع قطاع غزة وتشديد الحصار برا وبحرا ،تزويد الجدار الفاصل والمناطق الحدودية بأجهزة مراقبة ومجسات ووفقا لمنشورات الشركة فإنها ركبت انظمة مراقبة في سجون

6 http://www.amos-spacecom.com.

http://www.eurocom.co.il/.

7 SCOPS – One-man-operated passive electro-optic radar.OWL – VIRTUAL WALL – Optical Watch Line systems. QHAWK – Quadroscopic System .EAGLE – Scanner Secure – Three Dimension Panoramic Scanning Zone.

حساسة للغاية لم تفصح عنها! كما قامت الشركة بتركيب أنظمتها في مطار بن غوريون ،أجهزة الشركة مصنفة من قبل الجيش الإسرائيلي على أنها معدات اختراق بالغة الأهمية وعالية الكفاءة معدل الخطأ+ فيه صفر[٨].وعلى الرغم من عمل الشركة في الأراضي المحتلة ومشاركتها في الجرائم التي يرتكبها جيش الإحتلال منحت الشركة براءة اختراع من قبل مؤسسة الأبحاث المتخصصة في مجال التسويق والجودة فروست و سوليفان تحدد أن منتجها في مجال المراقبة والدفاع "جديد عالي الدقة" على الرغم من علم الشركة المانحة من أن أهم زبائن شركة ماجنا جيش الإحتلال وسلطة السجون وغيرها من أجهزة الإحتلال[٩]!

رادار حراري في خدمة جيش الإحتلال

SCOPS - One-man-operated passive electro-optic radar

8 http://www.magnabsp.com/212286/about .

النظام الذي طورته ماجنا يجمع بين الكاميرات الحرارية والكاميرات العادية لمسح منطقة تمتد على عدة أميال وبمجرد أن يكتشف النظام اهتزازات فإنه ينقل البيانات إلى النظام المثبت في مراكز العمليات في هذه المنطقة وللرد السريع على هذا الأهداف المشبوهه ومكافحة الشغب، قامت قوات الإحتلال بتخصيص عربة مدرعة من طراز هيتهوف 'وولف' مدعومة بقوة من الجنود.

9 Frost & Sullivan Best Practices ,Award IRG: 16,Industry Manager: Balaji Srimoolanathan ,New Product Innovation, Aerospace and Defense Europe, 2010.

شركة فروست وسوليفان لها شراكات مع أكثر من ألف شركة ومتواجدة في ست قارات حيث لها ٣١ مكتبا حول العالم من أهمها مكتب في دولة البحرين وآخر في دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي محيط الأقصى:

الرادار على الجدر الفاصلة في القدس

رادار ضخم من نوع
OWL - VIRTUAL WALL - Optical Watch Line systems

شركة أثينا جي أس٣(ATHENA GS3 SECURITY IMPLEMENTATIONS LTD) :

تعتبر شركة أثينا من أهم فروع مجموعة مير،تشير منشورات الشركة أنها تأسست بعد أحداث الحادي عشر من سبتمر ٢٠٠١م على يد شبتاي شافيت الرئيس السابق لجهاز الموساد في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٦م حيث يشغل المدير العام الحالي للشركة بالإشتراك مع عدد من العملاء وضباط خدموا أو لا زالوا يخدمون في المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية وعلى وجه الخصوص جهاز الموساد ،توفر نظم أمنية للأحداث الضخمة وبرامج التدريب وغيرها من المشاريع الأمنية،انضمت الشركة بعد فترة وجيزة من تأسيسها إلى مجموعة مير ولها فروع في مختلف دول العالم وتقدم خدمات أمنية للجيوش والأجهزة الأمنية بما فيها دولة الإحتلال[١٠].

حسب الشركة نتيجة الخبرة التي اكتسبها مؤسسو شركة أثينا من خلال اشتغالهم في المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية فإنهم يفخرون بمنتجهم الإسرائيلي الذي طور وجرب في الأراضي المحتلة ومن هذا المنطلق بلورت الشركه رسالتها بما يلي "الجمع بين الخبرة الإسرائيلية التي تستمد من احتياجات إسرائيل الخاصة خلال السنوات الستين في الحرب ضد "الإرهاب" واحتياجات الزبائن في مختلف دول العالم من أجل تقديم البرامج الأكثر فعالية والأدوات اللازمة لتحقيق أقصى قدر من السلامة والأمن"[١١].

[10] http://www.athenaiss.com/
[11] المصدر السابق

المدينة الآمنة:

وفقا لخبراء الأمن الإسرائيليون وغيرهم من المتعاقدون فإن زرع الكاميرات ومراقبة حركة الناس ٧/٢٤ من شأنه أن يجلب الأمن والأمان لهذه المدينة ووفقا لنشطاء حقوق الإنسان فإن هذه المدن التي تستخدم هذه الأنظمة تستحق إسم "مدن انتهاك الخصوصية"،وتتعاظم الجريمة أكثر عندما تستخدم هذه الأنظمة في الأراضي المحتلة حيث يرقى تنفيذها في هذه المناطق إلى جريمة ضد الإنسانية.

تعتبر شركة أثينا ركيزه هامه في مجموعة مير عند تنفيذ مشروع المدينة الآمنة حيث تقوم الشركة بتقديم الأفكار والخطط اللازمة ومن ثم تقوم الأجهزة التنفيذية في المجموعه بتنفيذ هذه الأفكار،يقول حاييم مير المدير العام للمجموعه واصفا أهمية أثينا في عمل المجموعه"بعد أن تقوم أثينا بتزويد المجموعه بالخطط الأمنية بناء على احتياجات كل مدينة،يأتي بعد ذلك دور التقنيين في مير لتوفير أحدث معدات التكنولوجيا الأمنية الموجودة في الأسواق ،هذه المعدات تتضمن برنامج إلكتروني من تطوير المجموعه يستخدم على نطاق واسع في دول العالم،مجسات ،كاميرات وتطبيقات الإنذار المبكر"[١٢].

تعاقدت الشركة مع دول عديدة لتنفيذ مشروع المدينة الآمنة منها المكسيك،البرازيل ،بوينس آيرس، ،ومدن أخرى في أمريكا اللاتينية ووسط أفريقيا لم تسمها الشركة،كما قامت بتوفير أنظمة أمنية لأحداث هامة مثل الألعاب الأولومبية في أثينا عام ٢٠٠٤م ،كل هذه المشاريع تمت بعد أخذ موافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية والكنيست[١٣].

[12] Israel Gateway,the Israel's Foreign Trade Magazine, December 2009.
[13] المصدر السابق

القدس المحتلة هدف الشركة الأول:

كما نفذت الشركة عدة مشاريع لصالح وزارة الدفاع وجهاز الشاباك مثل تنفيذ نظام أمني للكنسيست ،نظام مراقبة لبعض نقاط التفتيش،بناء محطات مراقبة في المطارت إلا أن أخطر هذه المشاريع هو الذي نفذ في البلدة القديمة في القدس المحتلة حيث حمل المشروع إسم "مابات ٢٠٠٠" (Mabat2000 in the Old City)تعمل مير جروب على تطويره وصيانته بشكل مستمر بناء على توصيات شركة أثينا،حيث يعتبر هذا المشروع من أوائل المشاريع في إطار ما يسمى المدينة الآمنة، وعند تسويق مشروع المدينة الآمنة في مختلف دول العالم يتم عرض هذا المشروع كأنجح المشاريع التي نفذت في الأراضي المحتلة،يتكون النظام من مئات من الكاميرات المزروعه في كل مكان تتصل بقيادة مركزية تراقب تحركات السكان على مدار الساعة في مختلف أحياء البلدة القديمة،على بواباتها،في محيط المسجد الأقصى وعلى مداخله من الداخل والخارج ،باب المطهرة داخل المسجد الاقصى،أعلى مقر مكتب الإفتاء داخل المسجد الأقصى قرب باب الغوانمة،باب العامود،الأسباط..ألخ.يدعي مدير الشركة أن هدف النظام مراقبة المجرمين وتجار المخدرات و تمكين قوات الأمن من التدخل سريعا في حالات "الفوضى" وإعادة النظام إلى ما كان عليه[١٤].يقول حاييم مير عن أهمية تنفيذ مشروعه الأول في مدينة القدس"نحن مدينون في الإختراق الذي حققته الشركة على مستوى العالم إلى الشرطة الإسرائيلية التي تعاقدت معنا لتركيب كاميرات في جميع أنحاء القدس القديمة"[١٥].

من الطبيعي أن ينبهر المتعاقدون بهذا الخداع الذي تقدمه الشركة بأن هذا المشروع في مدينة القدس نجح في الحد من الجريمة وفي حقيقة الأمر يعمل النظام على حماية حفنة من المستوطنين وانتهاك خصوصية المقدسيين حيث عدد كبير من هذه الكاميرات موجه إلى داخل منازل الفلسطينيين على وجه التحديد لحملهم على ترك منازلهم ليسيطر عليها المستوطنون وعلى الرغم من الخداع

[14] المصدر السابق
[15] http://www.israeldefense.com/?CategoryID=475&ArticleID=1155

الذي تمارسه الشركة فإنه لا عذر للمتعاقدين مع هذه الشركة حيث أنها تقدم مشروعا نفذ في أراضي يعرفها القاصي والداني بأنها أراض محتلة تمارس فيها قوات الإحتلال كل صنوف الجرائم المحرمة دوليا.

في عام ٢٠٠٥م وبناء على دراسة قدمتها شركة أثينا تم التعاقد مع شركة AMG Systems ومقرها بريطانيا لسد فراغات لم يأخذها المشروع السابق في الحسبان بحوالي ٦٠ كاميرا حديثة ومعدات لتحسين أداء غرف المراقبة.وعن انتشار الكاميرات المكثف في البلدة القديمة يقول اسحاق نديم رئيس قسم الطواريء والأمن في ما يسمى بلدية القدس"أنه لا يوجد سنتيمتر في البلدة القديمة لا تغطيه الكاميراتّ"[١٦].

وفي إطار التركيز على المسجد الأقصى ومحيطة نشرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في كانون الثاني٢٠١٢ تقريرا موثقا بالصور حول نشر عشرات الكاميرات في بداية العام ٢٠١٢ في مناطق استراتيجة مطلة على المسجد الأقصى وأشار التقرير إلى ما أسماه "فنيين تابعين لمؤسسة الإحتلال قاموا بتركيب الكاميرات" دون توضيح هوية الشركة المتعاقدة،هنا لا بد من التأكيد أن هؤلاء الفنيين ما هم إلا تابعون لشركة مير جروب وإبنتها شركة أثينا اللتان تعاقدتا مع قوات الإحتلال كما تقدم لتركيب أنظمة مراقبة في القدس المحتلة.

إن هذه الكاميرات الضخمة تنضم إلى شبكة من مئات الكاميرات التي تم تركيبها منذ عام ٢٠٠٠م فالكاميرات التي تم تركيبها حديثا شملت الجهات المطلة على المسجد الأقصى من الجهات الشرقية والجنوبية الشرقية في منطقة طلعة حي رأس العامود، جبل الطور،سقف فندق الأقواس السبعة الواقع على قمة جبل الطور وهي كاميرات خاصة ذات تقنية عالية ترصد الأهداف على مسافة بعيدة

كما شرعت الشركة بإقامة أعمدة حديدية كبيرة وعالية جداً على امتداد سفوح جبل الطور ليتمكن المراقبون من كشف كل مساحات المسجد الاقصى ومنطقة سلوان الكبرى ووادي الجوز بشكل دقيق،كما تم تركيب كاميرات فوق باب المغاربة لتتمكن قوات الإحتلال من كشف مساحات معينة من

[16] http://www.truepr.co.uk/news/AMG/0509/004.asp

المسجد الاقصى المبارك على وجه الخصوص في منطقة الجامع القبلي المسقوف، ومصلى المتحف الإسلامي،منطقة الكأس ومسطحات المصلى المرواني و مساطب العلم المنتشرة في الناحية الغربية والجنوبية والوسطى من المسجد الاقصى المبارك،مما يجعل المصلون في كل حركاتهم داخل المسجد الاقصى تحت المراقبة الدائمة.

إن عملية تركيب عشرات الكاميرات في بداية هذا العام تأتي في إطار شامل لتشديد المراقبة المستمرة على المسجد الأقصى كما أنه ينذر يتبييت نوايا خطرة تستهدف المسجد الأقصى فالكم والنوعية تطرح تساؤلا مهما هل تركيب هذه الأنظمة الحديثة والضخمة يهدف إلى حماية المسجد الأقصى ذاته أم توفير الحماية للذين يريدون شرا به؟ إن الجواب على هذا التساؤل واضح وضوح الشمس حيث مع تراكم الأدلة التي تشير إلى تكثيف الإجراءت التهويدية بدعم رسمي وعلى أعلى المستويات في محيط وداخل ساحات المسجد الأقصى في الآونة الأخيرة تدلل على أن نشر هذه الكاميرات يهدف إلى حماية مشروع خطير تنوي السلطات الإسرائيلية تنفيذه،فهل ينتظرون الفرصة السانحة؟

AOHR

انتشار الكاميرات في محيط المسجد الأقصى وداخل البلدة القديمة

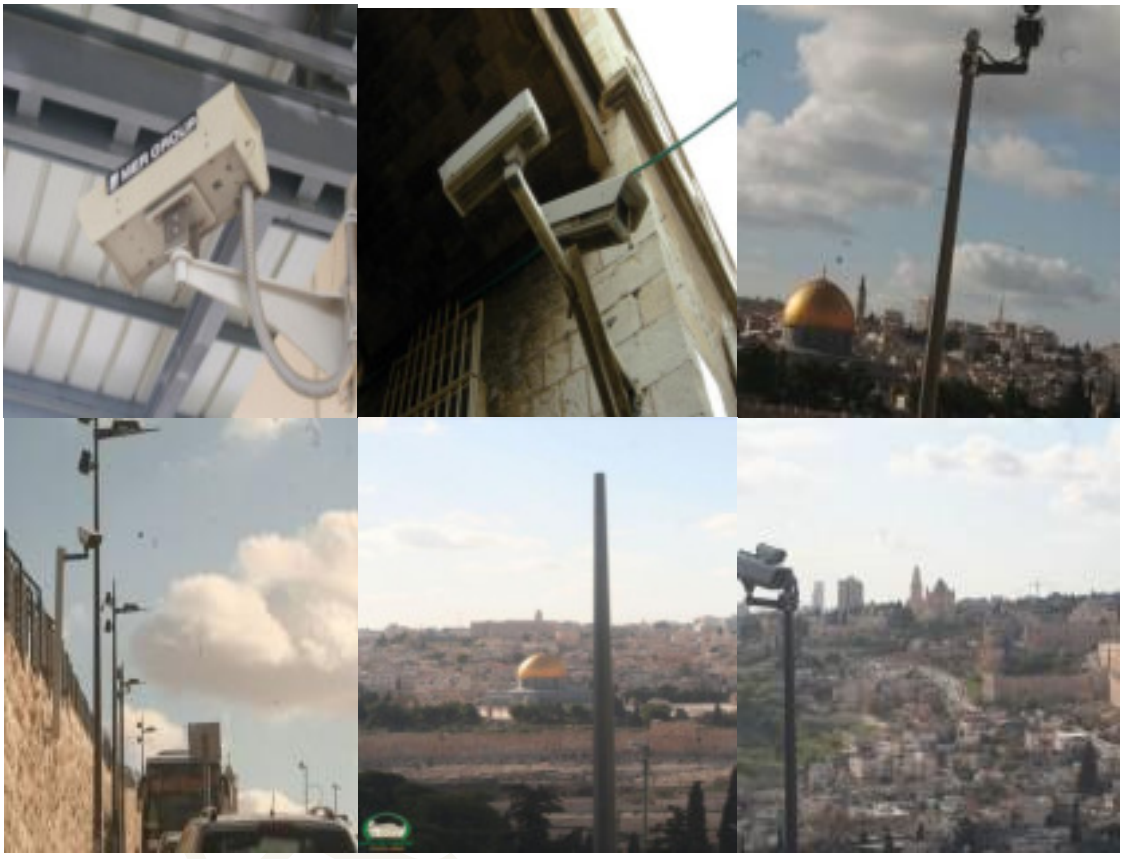

المثير أن شافيت مدير عام شركة أثينا يعدد فوائد نظام المدينة الآمنة في تسويقه لهذا المشروع مرتكزا في منشورات الشركة على ما تم إنجازه في القدس المحتلة بأنه يساهم في التطوير الإقتصادي والإجتماعي والثقافي،وهو يعلم تماما أن مختلف الإجراءات الأمنية التي اتخذها ويتخذها جيش الإحتلال في الأراضي المحتلة وفي مدينة القدس على وجه الخصوص جلبت ولا زالت تجلب المزيد من الفقر والدمار للسكان الفلسطينيين ،فبسبب ممارسات الإحتلال والمستوطنين في القدس المحتلة تحولت إلى مدينة منكوبة من كافة النواحي،فالعيش الرغيد والكريم والمساحات المخصصة للبناء والتوسع هي من نصيب المستوطنين،الحرية الدينية وإقامة المعابد لليهود فقط،أما الفلسطينيون

فمحرم عليهم ليس بناء البيوت فقط إنما أيضا ترميم البيوت الآيله للسقوط، حريتهم الدينية مقيدة فهناك المئات محرمون من الوصول إلى المسجد الأقصى باسم الأمن،آلاف الأطفال المقدسيين ينتشرون في زقاق المدينة محرومون من الدراسة بسبب عدم وجود غرف صفية كافية،استهداف قوات الإحتلال للأطفال بالقتل والإعتقال والتعذيب،إن نسبة من هم تحت خط الفقر في صفوف المقدسيين وصلت إلى ٨٥%.

إذا من شأن هذه الكاميرات أن توفر الأمن والأمان لجيش الإحتلال والمستوطنين حيث يستمتع المراقبون في غرف التحكم بمشاهدة جرائم المستوطنين ضد السكان المحليين التي تنقلها الكاميرات مباشرة كما حدث مؤخرا في حوادث اعتداء يهود على فلسطينيين أبرزها اعتداء على شاب في مدينة القدس بتاريخ ٢٠١٢/٠٨/١٦ حيث كاد المهاجمون أن يجهزوا على الضحية دون أي تدخل من قوات الإحتلال على الرغم من انتشار الكاميرات في هذه الأماكن،في حين لو ثبت أن المعتدى عليه يهودي لهرعت إلى المكان قوات الشرطة من كل حدب وصوب.

أحد غرف التحكم في مدينة القدس

تكنلوجيا للتجسس على الشبكة العنكبوتية:

تقدم شركة أثينا لأجهزة الأمن الإسرائيلية وأجهزة بعض الدول تقنيات للتجسس على النشطاء في فضاء الشيكة العنكبوتية،ففي حزيران عام ٢٠١٢م في معرض التكنلوجيا العسكرية والأمنية (EUROSATORY) الذي أقيم في باريس قدمت الشركة نظامين من تطويرها لمراقبة النشطاء على الشبكة العنكبوتية وهما CK21 وCY-HUMINT حيث يعمل النظامان وفق تقنية توفير الإنذار المبكر في حال وجود نشاط مشبوه على الإنترنت[١٧].

تعرف الشركة نظام CK21 (Centric Knowledge to Insight) بأنه نظام إدارة المعرفة من الجيل المستقبلي يتسم بالمرونة وقابلية التطوير مع توفير البيانات الخام لوكالات الإستخبارات في الوقت المناسب.يتضمن النظام وحدات خاصة ومتطورة لإدارة وجمع المعلومات من مستويات مختلفة ، أمن المعلومات، إدارة سير العمل، التحليل المتقدم بما في ذلك تحليل الإرتباطات وتحديثات الحالة الآلي[١٨].

أما نظام CY-HUMINT وفقا لـ لفيف المدير التنفيذي للشركة فقد تم تطويره في في إطار ما أسماه "حلقات الدفاع الإسرائيلي" باستخدام خبراء من جهاز الموساد وبعد أن طور واستخدم في "إسرائيل" وأثبت كفاءته أصبح جاهزاً للتصدير،صمم النظام لمراقبة الشبكات الإجتماعية مثل الدردشات ،المنتديات وتويتر ...ألخ التي أصبحت كما تقول الشركة المكان المفضل لتخطيط وتنظيم العمليات الإرهابية والجنائية، والأنشطة التي تقود للفوضى،فالنظام يزود الأجهزة الأمنية بالإنذار المبكر عن هذه الأنشطة التي تمارس في عمق الشبكة العنكبوتية[١٩].
وحسب لفيف "كلا النظامين هما تتويج لسنوات من الخبرة التشغيلية جمعت من قبل فريق من الخبراء لدينا في أجهزة المخابرات وتتيح هذه الأنظمة لرجال المخابرات التعامل مع أحدث التطورات

---

[17] http://www.athenaiss.com/?CategoryID=1045
See also
webwereld.nl 'Politie Scant Sociale Media Op Verdachte Info,Police Scans Social Media For Suspicious Info', 11-1-12.

[18] المصدر السابق
[19] المصدر السابق

في هذا المجال–كم هائل من المعلومات وقنوات جديدة من الاتصالات مثل تلك التي تستخدم في عالم الإنترنت– إن توفير أدوات ذات جودة عالية تعطي حلولا تولد اهتماما كبيرا...نحن نعتقد أن الآخرين سيعترفون بقيمتها وسيسعون للحصول عليها"[٢٠].

دول ابتاعت النظامين:

من الطبيعي أن يكون أحد زبائن الشركة الرئيسين هو المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية حيث تعتبر هذه المؤسسات الحاضنة التي طورت فيها هذه الأنظمة وجربت على الشعب الفلسطيني الرازح تحت الإحتلال، وفي هذا الإطار تقول الكاتبة الإسرائيلية في الشؤون الأمنية والدفاعية موريا بن يوسف"النظامان ضروريان لأجهزة الأمن الإسرائيلية في زمن تكثر فيه المخاطر وتتدفق فيه المعلومات" وضربت مثالا على ضرورة هذه البرامج هو قيام النشطاء الفلسطينيين في فلسطين المحتلة بتنظيم يوم النكبة على شبكة التواصل الإجتماعي بتاريخ ١٥-٥-٢٠١١ حيث شكل النظامان عاملا مهما وفعالا في التجسس على النشطاء[٢١].

ولعلم الشركة اليقيني أن استخدام هذه الأنظمة في التجسس على المدنيين في باقي مختلف العالم يثير حساسية الجمهور والمدافعين عن حقوق الإنسان فالشركة لا تفصح عن الجهات التي تتعاقد معها لكن من خلال البحث وجدنا أن الشرطة الهولندية اشترت النظام التي أوضحت بدورها أنها ستجربه أولاً في منطقة تونتي (Twente) من أجل جمع المعلومات من مختلف مواقع التواصل الإجتماعي على الشبكة العنكبوتية، ومراقبة الصحف والمواقع الإخبارية مما أثار موجة انتقاد كبيرة في هولندا دفعت مسؤولين في الحكومة الهولندية للقول بأن هذا النظام سيستخدم في إطار القانون[٢٢].وعلى الرغم من شح المعلومات حول الدول التي تعاقدت مع الشركة إلى أن تصريحات لفيف عن هدف هذه الأنظمة والوثائق الخاصة بالشركة يشير إلى أن الشركة تستهدف دولا بعينها لكن التساؤل يبقى هل تعاقدت هذه الدول مع الشركة؟ وفقا لـ لفيف "الأحداث التي شهدها العالم مثل

---

[20] المصدر السابق

[21] The Challenge: Extracting Information from the Mass Supply of Online Data „ Moriya Ben-Yosef,15/11/2011

[22] http://www.athenaiss.com/?CategoryID=1045
See also
webwereld.nl 'Politie Scant Sociale Media Op Verdachte Info,Police Scans Social Media For Suspicious Info', 11-1-12.

الربيع العربي وثورة الشغب في لندن ومختلف القلاقل الإجتماعية في العالم أظهرت بشكل حاسم أن فضاء الإنترنت أصبح المكان المفضل على التحريض وتنسيق الإرهاب والجريمة"[٢٣].

تصريحات لفيف لا تفرق أبدا بين الثورات النبيلة التي تهدف إلى تحقيق الحياة الكريمة والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية وأعمال الشغب التي تحدث هنا وهناك وهذا يشير إلى عقيدة راسخه لدى من تخرج من المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية أن تخلف الشعوب العربية وبقاءها رهينة لدى أنظمة دكتاتورية يكفل لإسرائيل حرية التصرف في الحقوق العربية في المنطقة؟ وأيضاً يظهر هذا الخلط أن هدف هذه الشركات الربح المادي من خلال تصدير منتوجات استخدمها الإحتلال في السيطرة على شعب أعزل فكيف ستكترث لشعوب أخرى تعاني من الظلم والإستبداد،إن تصريحات لفيف لهي دعوة صريحة لرؤوس الأنظمة المستبدة إلى ضرورة التعاقد مع شركته لشراء هذه التكنلوجيا التي قد تحميها من إعصار الربيع العربي،فهل تعاقدت بعض هذه الدول مع الشركة للحصول على هذه الأنظمة؟ وكذلك أشار لفيف في حديثه إلى أحداث الشغب التي شهدتها لندن العام الماضي مشيرا أن بريطانيا بحاجة إلى مثل هذه الأنظمة وما يثير الإعتقاد أن بريطانيا حصلت على مثل هذه الأنظمة أن شركة "مير جروب" التي تتبع لها شركة أثينا تنشط في المملكة المتحدة وقدمت خدمات مختلفة لأجهزة الشرطة وكذلك إعلان ديفيد كاميرون في البرلمان البريطاني أن هناك حاجه للتجسس على الشبكة العنكبوتية حيث تم اقتراح مشروع قانون في هذا الشأن، وما يعزز حصول بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية على هذه الأنظمة هو رعاية الإتحاد الأوروبي للشركة في مسعاها لتطوير هذه البرامج.

في هذا السياق تؤكد شركة أوردينا (Ordina) التي تعتبر الشريك الموثوق لشركة أثينا أن هناك دعما من الإتحاد الأوروبي لتطوير النظام لجعله واسع الإنتشار لاستخدامه من قبل أجهزة الأمن في أوروبا [٢٤]،وكعادة الشركات التي تسعى وراء الربح المادي تطمئن هذه الشركات الجمهور بأنه لا يوجد ما يشكل خطر على الخصوصية وأن كل شيء يتم في إطار ميثاق الشرف المهني؟وهل بقي شرف مهني وأخلاق وقانون باستخدام برامج طورها الموساد في عملياته القذرة ومن ثم تصدر

---

[23] المصدر السابق
[24] المصدر السابق

لاستخدامها للتجسس على المدنيين وانتهاك خصوصيتهم وتحويل حياتهم إلى جحيم مطبق.

فعلى الرغم من تاريخ مؤسسي هذه الشركة الإجرامي والخدمات الأمنية التي يقدمونها لجيش الإحتلال والأجهزة الأمنية في الأراضي المحتلة فإن الإتحاد الأوروبي لم يجد بأسا في التعاقد مع شركة أثينا باتخاذها شريكا لقيادة مشروع لتطوير برامج للتجسس على الإنترنت من خلال برنامج (INFRA) الذي يموله الإتحاد حيث وقع الإتحاد عقدا مع الشركة قيمته حوالي ٤ مليون يورو في نيسان 2009 ،وفي الوقت الذي يندد فيه الإتحاد الأوروبي بإجراءات الإحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة فإننا وجدنا أن طوال سنوات الإحتلال دعم الإتحاد شركات أمنية ومؤسسات أخرى تعمل بشكل رئيس في المستوطنات من خلال برامج كلفت دافع الضرائب الأوروبي المليارات [٢٥].

الشراكة مع الإتحاد الأوروبي:

إن الشيء الذي لا يمكن أن يصدقه إنسان هو رعاية الإتحاد الأوروبي لمجموعة مير وغيرها من الشركات الأمنية والإسرائيلية حيث تشير الوثائق الخاصة بالمنح التي يقدمها الإتحاد الأوروبي لأغراض البحث العلمي بأن الشركات والمؤسسات العلمية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحصل على حصة الأسد حيث تعتبر مكانتها في هذا المجال متقدمة على عدد من الدول الأوروبية وتعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة من خارج الإتحاد الأوروبي التي تستفيد من دعم الأبحاث العلمية حيث تشترك في برنامج إطاري للتنمية والتطوير التكنلوجي يمتد لمدة سبع سنوات من عام ٢٠٠٧ –٢٠١٣ يعرف اختصارا ب"FP7 "داخل البرنامج وضمن برامج أخرى تشترك إسرائيل من خلال الشركات والجامعات بأكثر من ٨٠٠ مشروع بحث علمي وتساهم فقط بمبلغ ٤٤٠ مليون يورو من أصل ٥٠ مليار يورو هي الميزانية المخصصة للمشروع[٢٦].

ليس هذا وحسب بل تشارك اسرائيل في برامج أخرى مثل برنامج التنافس والابتكار (CIP) وفي عام ٢٠٠٥ أصبحت عضوا في مشروع غاليلو المشترك للأقمار الإصطناعية، كذلك تشترك اسرائيل في

[25] INFRA Innovative & Novel First Responders Applications.
ftp://ftp.cordis.europa.eu/pub/fp7/security/docs/infra_en.pdf

[26] http://eeas.europa.eu/delegations/israel/eu_israel/scientific_cooperation/index_en.htm.

المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا (EIT)، وتتنوع الشركات والمؤسسات التي تستفيد من هذه البرامج بين شركات تصنع العتاد الحربي الذي فتك ولا زال بالفلسطينيين والعرب على مر السنين ومن هذه الشركات شركة الفضاء الإسرائيلية المتخصصة بإنتاج وتطوير المعدات الجوية ذات الإستخدام العسكري والتجاري،وكذلك شركة ألبت التي لا تقل خطورة عن سابقتها وتتخصص بنظم الطيران العسكري والأرضي والتجسس ونظم المركبات الغير مأهوله،وفي مجال الأمن تستقيد شركات متعددة خاصة أسسها ضباط من الشاباك والموساد والجيش الإسرائيلي من منح الإتحاد الأوروبي لأجراء أبحاث في مجال تطوير معدات لمراقبة الحدود ومكافحة ما يسمى الإرهاب من هذه الشركات أثينا التابعة لمير جروب،موتورولا سليوشنز وشركات أخرى وجدنا من المفيد ذكرها بإسمها الأجنبي:

،Correlation System Ltd، Virnet System Ltd، CAL Cargo Airlines Ltd ,ArtticIsrael Company,Azimut Technologies Ltd.

والجامعات والمعاهد الإسرائيلية كذلك حظيت بحصتها في أبحاث ما يسمى مكافحة الإرهاب من أهمها الأكاديمية الإسرائيلية الدولية لمكافحة الإرهاب ،جامعة بن غوريون،معهد التكنلوجيا الإسرائيلي،جامعة تل أبيب،الجامعة العبرية في القدس(مستوطنة على أراضي فلسطينية) وجامعة بار إيلان التي تشرف على الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه بالتعاون مع منظمة العاد الصهيوينة.

يضاف إلى ذلك الإتفاقيات الإقتصادية والثقافية التي تقدر بالمليارات حيث بلغ حجم العلاقات التجارية في عام ٢٠٠٨ ما يقارب ألـ ٢٥ مليار يورو وحجم الإستمارات الأوروبية في الكيان الإسرائيلي٥,٤ مليار يورو.هذا إضافة إلى عشرات المشاريع والاتفاقيات الإطارية السرية والعلنية التي تجعل إسرائيل حقيقة دولة أوروبية كاملة[٢٧]!

الشيء الغير أخلاقي والغير قانوني هو أن الإتحاد الأوروبي وبغض النظر عن تحالفات الدول المكونه له مع إسرائيل إلا أنه وحسب ما هو معلن والحراك الذي نراه على الساحة الدولية من قبل الإتحاد يعتبر متمايزا كوحدة واحدة عن سياسات الدول المكونه له وخاصة فيما يتعلق بإسرائيل فعلى

[27] http://eeas.europa.eu/delegations/israel/eu_israel/trade_relation/bilateral_trade/index_en.htm.

الرغم من الإتفاقيات المعقودة بين الإتحاد وإسرائيل والتي تعطيها امتيازات متعدده إلا أن الإتحاد له مواقف سياسية نظرية ضاغطة ضد الإستيطان وانتهاكات الإحتلال الجسيمة في الأراضي المحتلة[٢٨]،لكن هل تستقيم هذه المواقف النظرية للإتحاد مع دعمه لشركات أمنية إسرائيلية توفر الحماية للمستوطنات وتزود جيش الإحتلال بكافة المعدات اللازمة لفرض عقوبات جماعية على الفلسطينيين والفتك بهم،الإتحاد الأوروبي ليس جاهلا بحقيقة هذه الشركات ،وهنا ولإبراز اللاأخلاقية المطلقة للإتحاد الأوروبي ومسؤولي برنامج دعم الأبحاث العلمية فيه اختيرت أحد شركات مجموعة مير لتطوير برامج للتجسس على رواد الشبكة العنكبوتية كما تقدم وهي شركة أثينا التي يقودها رئيس الموساد السابق شبتاي شافيت الذي خدم في الجهاز ما يقارب ٣٢ عاما حيث لا يعرف حجم الأضرار التي سببها للإنسانية بسبب خدمته في مواقع متقدمة في جهاز الموساد لكن المؤكد أنه المتهم الرئيس بإصدار أوامر تصفية بحق شخصيتين في عاصمتين أوروبيتين.

أكثر من ذلك إن حجم ما قدمه ويقدمه الإتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني من مساعدات اقتصادية وعلمية لا تقارن مع ما يقدم للكيان الإسرائيلي ،مساعدات الإتحاد الأوروبي لفلسطينيين تأتي على شكل كبونات لمساعدة العائلات الفقيرة في الأراضي المحتلة ومنح أمنية لأجهزة الشرطة الفلسطينية في إطار برامج لرفع درجة التنسيق مع نظيرتها الإسرائيلية بينما الجامعات والشركات الفلسطينية لا تحظى بأي رعاية أو دعم حقيقي.

وعلى الرغم من اعتبار الإتحاد للمستوطنات غير شرعية يسعى الإتحاد لوضع ملصقات على البضائع المصنعه في المستوطنات تميزها عن الأخريات على غرار خطوة جنوب أفريقيا الأمر الذي يشرعن هذه البضائع فمن غير المقبول عقلا وقانونا إضفاء صفة شرعية على شيء خارج عن إطار القانون ومحرم ،وهكذا تضيع الحقوق الشرعية للفلسطينيين في أروقة الإتحاد الأوروبي كما ضاعت في البيت الأبيض أنتصارا لما تمثله اسرائيل من باطل مطلق.

وفق مختصر الحقائق المعروضه أعلاه يتبين أن هذا الإتحاد يعاني من خلل بنيوي أدى إلى إنزلاقه أخلاقيا وقانونيا ،إن الأراضي الفلسطينية المحتلة هي مثال بسيط على ممارسات الإتحاد الأوروبي

[28] هذا أهل الأتحاد الأوروبي كإتحاد للحصول على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٢.

في المناطق التي تعاني مثل سوريا ،العراق ،وأفغانستان، والقارة الإفريقية فتدخله لدى الشعوب المقهورة أمني وعسكري بشروط أما تدخله لدى الدول الأوروبية المكونة له والدول الأخرى القوية علمي وعلى مستوى مقبول من الندية،أمام هذه الحقائق لا نعلم كيف حصل هذا الإتحاد على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٢ وما هي الإنجازات التي حققها على مستوى العالم؟

المعارض:

تشترك هذه الشركات في معارض دولية تقام على وجه الخصوص سنويا في المملكة المتحدة، فرنسا،الصين،الهند،اليابان،الولايات المتحدة الأمريكية وفلسطين المحتلة وفي كل عام يقام معرض في فلسطين المحتلة، بتاريخ ٢٠١٢/١١/١١ أفتتح المعرض الأمني في تل أبيب وامتد على مدار ثلاثة أيام،اشتركت مجموعة مير عبر شركاتها وعلى وجه الخصوص أثينا لعرض خدماتها وبرامجها الأمنية بصفة الراعي الذهبي للمعرض،وهذا المعرض هو الثاني الذي يقام في الأراضي المحتلة والمثير للإستغراب أنه يقام بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي و"شبكة انتربرايز يورب" فمعظم المنتوجات التي يتم تسويقها تم تجريبها في الأراضي المحتلة وهي تعمل بكفاءة عالية في نقاط التفتيش والنقاط الحدودية وجدار الفصل العنصري والمستوطنات ومدينة القدس وتظهر صور المعرض السابق الذي أقيم عام ٢٠١٠م والتي نشرتها إدارة المعرض مشاركة العديد من الدول ومنها للأسف الشديد دول مناصرة لقضايا الشعب الفلسطيني وتناهض إجراءات الإحتلال وعلى وجه الخصوص بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي إعلاميا،والأخطر أن برنامج المعرض حدد رحلات إلى مدينة القدس تمتد كل رحلة مدة ثلاث ساعات لزيارة الأماكن المقدسة لليهود وزيارة سلوان التي يسمونها "كنج ديفيد" والحي اليهودي والمسجد الأقصى،هنا نلاحظ كيف يستغل هؤلاء الفرصة لشرح أهمية المسجد الأقصى ومحيطه للمشاركين في المعرض لكن ألا يسأل هؤلاء الزوار عن التحفة الفنية ذات القبة الذهبية وعن أهميتها وماهيتها وأين سيقام الهيكل المزعوم وما تداعيات ذلك على السلم والأمن الدوليين؟ وهذه الدول التي تشارك في هذه المعارض بالتأكد تعلم أن القدس أرض محتلة لكنهم يزورونها لكي يشاهدوا الإنجاز الأمني العقائدي الذي حققه الإسرائيليون وليسمعوا قصص مزورة منها ما يسمونه قصة "الإرتباط الروحي في القدس" وجبل الهيكل ،فهل يعقل أن يرعى الإتحاد الأوروبي وأن تشارك دول من حركة عدم الإنحياز مثل الهند في مثل هذه المعارض التي يرعاها حفنة من القتلة بلبوس شركات

أمنية توفر الأمن للمستوطنين والجيش الإسرائيلي لتفتك بالمواطنين الفلسطينيين وتزور تاريخ القدس[٢٩].

الشركات الأمنية الإسرائيلية المنتشرة في مختلف دول العالم تشكل خطرا حقيقيا على أمن المجتمعات والدول التي يعملون فيها فمن غير المعقول أن شركات أمنية أسست على أيدي مجرمين أرتكبوا أفظع الجرائم بحق سكان مدنيين تحت الإحتلال وزرعوا الرعب والدمار في كل مكان كما قاموا ويقومون بارتكاب أخس الجرائم في العالم كالإغتيال والخطف والتخريب..ألخ ثم توكل إليهم مهام توفير الأمن لشخصيات ومرافق حساسة أو مدن تعاني من الإضطربات المختلفة!

ما يفاقم عدم القدرة على الفهم أنه في ظل المعرفة التامة بمشاريع هذه الشركات والأطراف التي تتعاقد معها في الأراضي المحتلة من قبل الأوروبيين يسمح لها بإقامة فروع في القارة الأوروبية بل وتحظى بدعم ورعاية الإتحاد الأوروبي .

خلاصة وتوصيات:

- إن هذه الشركة جزء من منظومة شركات دولية ومحلية تعاقدت مع جيش الإحتلال بدوافع أيدلوجية لتعميق معاناة الفلسطينيين وإحكام السيطرة عليه وتحويل معاناته تحت الإحتلال إلى سلعه يمكن التربح منها.
- إن مشروع الشركة في مدينة القدس المحتلة الذي تقدمه كنموذج للتسويق يعتبر عدوانا على المدينة المحتلة وأهلها وانتهاك جسيم للقانون الدولي.
- إن أنشطة هذه الشركة ومثيلاتها المساند لدولة الإحتلال في مسعاه للنيل من سكان الأراضي المحتلة ومقدراتهم يعزز الإلتزام القانوني والإخلاقي بضرورة عزلها وفضحها على مستوى العالم.

- إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تكرر دعوتها للإتحاد الأوروبي باتخاذ موقف حاسم من هذه الشركات بإخراجها عن القانون وشطبها من قوائم المستفيدين من المنح وكذلك الإسراع بطردها من دول الإتحاد وعدم السماح لها بالعمل في هذه الدول حفاظا على أمن مواطنيها وانسجاما مع موقفها القانوني الرافض لإجراءات الإحتلال في الأراضي المحتلة.
- إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو الدول الإفريقية والكاريبيان وأمريكا اللاتينية والهند إلى التنبه التام بأن دولهم أصبحت مرتعا لنشاط هذه الشركات وفق خطة محكمة للسيطرة على مقدرات البلاد والعباد،فعلى هذه الدول اتخاذ إجراءات سريعة لتحصين بلدانهم من عبث هذه الشركات.
- إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو الحكومة الفرنسية والبلجيكية إلى ملاحقة رئيس الموساد السابق شبتاي شافيت مدير عام شركة أثينا بتهم اغتيال كل من جيرالد بول على الأراضي البلجيكية عام ١٩٩٠م والفلسطيني عاطف بسيسو على الأراضي الفرنسية عام ١٩٩٢م فمن الثابت وفقا لوثائق مخابرات هذه الدول أن شبتاي شافيت هو من أمر باغتيالهما،كما تدعو المنظمة كل من له مصلحة في رفع دعوى تحقيق في حادثتي الإغتيال الإسراع بذلك فهذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

ملحق

تعريف بمديري شركة أثينا

شبتاي شافيت الملقب بـ شبيط (Shabtai Shavit) مدير عام الشركة الحالي:

بدأعمله في جيش الإحتلال حيث كان الحاكم العسكري للقيادة الجنوبية في الفترة ١٩٥٨-١٩٥٩م كما خدم قبل ذلك في الوحدة الخاصة سيريات ميتكال ،التحق بجهاز الموساد الإسرائيلي عام ١٩٦٤م وتدرج في في المناصب داخل الجهاز حتى عين رئيسا للموساد عام ١٩٨٩م وفي أوائل عام ١٩٩٦م

أنهى خدماته في الجهاز وخلال هذه الفترة كان أسم رئيس الموساد سريا من متعلقات الأمن القومي الإسرائيلي حتى تعيين داني ياتوم عام ١٩٩٦م.بعد عام ٢٠٠١ شغل عدة مناصب عمل رئيسا لمجلس أمناء مركز هرتسليا لمكافحة الأرهاب كما عمل مستشارا للجنتي شؤون الأمن الفرعية وشؤون الخارجية والأمن القومي في الكنيست كما عمل أيضا رئيسا لشركة الطاقة الإسرائيلية EMG ، وهو عضو في مؤسسة NYFD فرقة العمل من

أجل التأهب المستقبلي لمكافحة الإرهاب، ويعتبر من المؤيدين لتوجيه ضربة سريعه لبرنامج إيران النووي.

من المؤكد أنه من خلال عمله في جهاز الموساد قد اشترك أو ساهم أو خطط في تنفيذ عمليات كبيرة من خلال شغله مناصب رفيعة في الجهاز وهذا ما أهله ليصبح رئيسا للجهاز فأن يصبح رئيسا لجهاز مثل الموساد لا بد أن يكون ملفه مليء بالجرائم التي أزهقت أرواح عديدة وألحقت خسائر فادحة بالشعوب وعلى جه الخصوص الشعب الفلسطيني،من الثابت على الصعيد الدولي أن شافيت وتحديدا في آذار عام ١٩٩٠م وحزيران ١٩٩٢ أصدر أوامراً باغتيال كل من العالم الكندي جيرالد بول في غرفته في بروكسل بدعوى مشاركته في تطوير البرنامج النووي العراقي والقائد الفلسطيني عاطف بسيسو في العاصمة الفرنسية باريس إضافة إلى عمليات عديدة جرت في عهده لا يعرف حجم الأذى الذي سببته للآمنين.

المدير التنفيذي أومر لفيف (Omer Laviv):

تعرفه الشركة بأنه خبير عالمي في الأمن الداخلي، وأحد القائمين على تطوير منهجية تقييم التهديدات والمخاطر لأكثر من خمسة وعشرين عاما، وعلى حد تعبير الشركة فهو يتمتع بخبرة فريدة في الأمن، بما في ذلك معرفة مباشرة في التقنيات والإجراءات والتدريب والمناهج المستخدمة، تم تعيينة الرئيس التنفيذي للشركة،بعد تدرجه في عدة مناصب إدارية في الشركة منذ عام ٢٠٠٢م. قبل التحاقة في الشركة عمل في شعبة الأمن الداخلي (شاباك) كضابط أمن في المطارات ثم عين نائب مدير الأمن في مطار بن غوريون وتدرج حتى أصبح مدير أمن العمليات في المطار ،عمل عضوا في مؤسسة أوروبية تعنى بأمن الطائرات ومكافحة الإرهاب (SAFEE) وقبل اشتغاله في مجال الأمن عمل في سلاح البحرية الإسرائيلي برتبة ملازم.

روبين باز (Ruben Paz):

مؤسس وشريك حيث كان المدير التنفيذي للشركة حتى عام ٢٠٠٧م عمل في مؤسسات الأمن الإسرائيلية لأكثر من ٢٥ عاما في مناصب رئيسية مختلفة. وتعرفه الشركة أنه خبير عالمي معروف في العمليات الأمنية في التخطيط والتنفيذ ومراجعة الحسابات، وكذلك دمج التكنولوجيا والقوى العاملة .

أليكس تال (Alex Tal)

نائب رئيس الشركة خدم لمدة ثلاثين عام في سلاح البحرية الإسرائيلية تدرج في الرتب حتى وصل الى رتبة لواء وبعد إنهائه الخدمة العسكرية عمل كملحق عسكري في السفارة الإسرائيلية في تشيلي وبعد أن أنهى خدماته في السلك الدبلوماسي ترأس عمليات الشركة في مختلف أنحاء العالم .

دانيال شومر (Daniel Shumer) مدير مشروع،

بدأ عمله في هيئة المطارات الإسرائيلية (IAA)، تدرج في عمله وخدم كرئيس لمدراء الأمن وبرامج التدريب وتطويرها. بعد اثني عشر عاما في (IAA) عمل في شركة ICTS ،تصفة الشركة بأنه أحد الخبراء تمكن بنجاح من تسويق وتنفيذ مشاريع مختلفة في جميع أنحاء العالم، كان عضوا نشطا في مؤسسة الطائرات والبيئة المسقبلية الأوروبية حيث ساعد على تحسين وتطوير أساليب نظم الأمن في الطيران والنقل البري في الإتحاد الأوروبي،منذ عام ١٩٨٦م عمل في سلاح الجو الإسرائيلي ولا زال يعمل في سلاح الجو كمدرب .

جونثان هاليفي (Johnathan Halavee)،

مدير العمليات في الشركة وهو متخصص في مكافحة الإرهاب التحق بالشركة عام ٢٠٠٨م وعين مديرا للعمليات عام ٢٠١١.

ديبي راز (Debby Raz)،

مديرة التدريب في الشركة.

مايكل أوزلاي(Michel Azulay)،

مدير قسم الموارد البشرية التحق بالشركة عام ٢٠٠٥ وتعرفة الشركة بانه استمد خبرته من خدمته في الأجهزة الامنية الإسرائيلية لمدة ٢٨ سنة .

AOHR